

undp/papp



برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني

جامعته بنزنتي

برنامج دراسات التنمية

تمهيد

ضمن النشاطات المشتركة بين برنامج دراسات التنمية – جامعة بيرزيت وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تم عقد لقاء بتاريخ 98/11/2 بعنوان تقرير التنمية البشرية الدولي 1998- قراءة فلسطينية.

يأتي هذا اللقاء ضمن سلسلة من النشاطات التي يقوم بها البرنامج بهدف تعزيز الثقافة التنموية والوصول إلى توصيات تطبيقية تتعلق بقضايا التنمية في فلسطين. ضم اللقاء مجموعة من أهم الخبراء الفلسطينيين والعاملين الدوليين في مجال التنمية، وتم فيه عرض قراءة لتقرير التنمية البشرية الدولي الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل دوري حول التنمية البشرية.

تمحور التقرير في العام 1998 حول الاستهلاك في العالم من حيث الحجم والأنماط والنتائج المترتبة عليها، وتبين من خلاله أنه بالرغم من بلوغ الوفرة المادية ذري غير مسبوق تاريخياً، إلا أن صفوف المشردين والعاطلين والجوعى تزايد في كافة دول العالم، مما يعني استمرار اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

وقد تقدم التقرير باقتراحات لمعالجة مشاكل الفقر والبيئة في البلدان النامية وكان هناك تأكيد على أهمية إعادة النظر في أنماط الاستهلاك ليصبح استهلاكاً من أجل التنمية البشرية.

وقد ركز المشاركون في الورشة على أهمية رسم سياسة فلسطينية للاستهلاك تتناسب والمصادر التي نملكها وترتكز على رفاهية الأجيال المقبلة إضافة لاهتمامها باحتياجات المرحلة الحالية.

نتأمل أن يكون في هذا التقرير ما هو مفيد للنقاش الجاري حول التنمية البشرية محلياً ودولياً، بحيث تصبح فلسطين عنصراً فعالاً في مثل هذا النقاش.

د. نادر سعيد

مدير برنامج دراسات التنمية

حول الاستهلاك المنفلت وتقرير الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1998

د. نادر عزت سعيد

بالنيابة عن جامعة بيرزيت، أرحب بكم وأشكركم جميعاً على حضوركم لهذه الورشة التي تناقش وتمحصر قضية لها أهمية كبيرة على المستويات المحلية والدولية: قضية الاستهلاك المنفلت (المفرط)، وما ينجم عنه من هدر للمصادر الطبيعية وتدمير للبيئة وتكريس للتمييز بين الأغنياء والفقراء على مستوى القطر الواحد والعالم. القضية التي نتناولها اليوم هي كونية بطبيعتها، ومن المفيد أن يتم تحليلها من خلال فهم العلاقة التاريخية الاستعمارية بين الغرب وباقي دول العالم. هذه العلاقة التي ما زالت تتميز بكولونيالية متجددة واستعمار اقتصادي وثقافي من قبل الدول الغنية لدول العالم الثالث. هذا وتزامنت النظرة للعالم الثالث على أنه مصدر للمواد الخام والعمالة قليلة الأجر (وإلى بعض دوله على أنها ملائمة لتعزيز سياسيات هذه الدول)، مع اعتبار العالم الثالث سوقاً لكل ما يتم إنتاجه في الولايات المتحدة ودول رأسمالية أخرى. وفي تصريح لرئيس الولايات المتحدة تم الربط بين "التحرر من الدكتاتوريات السياسية" وزيادة معدلات التصدير إلى الدول التي ما زالت في مرحلة البناء بعد أن تعرضت لتحولات سياسية مهمة. واعتبر الرئيس كلنتون أن 25% من صادرات الولايات المتحدة تذهب للدول التي تتحول إلى الديمقراطية (على حد تعبيره).

أما في فلسطين، فقد شكلت الضفة الغربية وقطاع غزة أكبر سوق استهلاكي للبضائع الإسرائيلية (بعد الولايات المتحدة). كما أن التباين بين ما يستهلكه الفلسطينيون والإسرائيليون من المصادر المتوفرة في المنطقة، وخصوصاً على مستوى المياه والأراضي، هو شيء يدعو لوقفة جادة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاتفاقيات السياسية والتحولات في بنية المجتمع رافقها مد غير مسبوق في معدلات الاستهلاك، وخصوصاً لمواد مستوردة تعبر عن نزعات عالمية. فمن حبوب السيريال للهاميرغر للانترنت و الصحون اللاقطة وتجارة التسلية، بما لذلك من اثر سلبي على المنتجات المحلية وأنماط الاستهلاك المحافظة والرشيده التي كانت متبعة لدى الأجيال السابقة. كما رافقها تعميق للتمايزات الاجتماعية بين شرائح المجتمع المختلفة، فقد أظهرت الإحصائيات أن الفقراء في فلسطين (والذين يشكلون نحو 23% من السكان) يستهلكون فقط 9% من السلع والخدمات. ومن المؤكد أن التباينات تزداد إذا ما قارنا ما يستهلكه ذو الدخل المرتفعة بالمقارنة مع باقي المجتمع. وكذلك، فإن التباينات تكون واضحة على مستوى المحافظات والمجموعات الاجتماعية المختلفة، فبينما تدفع بعض المناطق ثمناً صحياً غير قليل نتيجة للتلوث البيئي الذي يتحول إلى مكاسب لبعض الأغنياء، فإن هذه المناطق لا تمتع بمستويات معيشية معقولة. فنصف السكان في جنوب قطاع غزة يعيشون تحت خط الفقر، وتصل نسبة الفقر في بعض مناطق جنين والخليل إلى سنة أضعاف ما هي عليه في مناطق أخرى. كما أن الأسر التي تعيلها نساء تعاني من الفقر أكثر من الأسر التي يعيلها رجال.

كما أود هنا أن أؤكد على مجموعة من النقاط التي تدخل في سياق نقاش اليوم ونقاشنا حول مسائل التنمية في فلسطين:

نمر كـفلسطينيين في فترة عصيبة وحاسمة، ونشعر أن المشروع الوطني الفلسطيني أصبح في خطر محقق ضمن التضييقات التي تضعها الأطراف المختلفة، وخصوصاً إسرائيل، على إمكانياتنا كشعب فلسطيني للخروج من عنق الزجاجة وتحقيق عناصر أساسية لتنمية بشرية تتسم بالاستدامة. ومن هذا المنطلق، فنحن نطالب مؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى بتعزيز تعاملها مع القضية الفلسطينية كقضية تتعلق بحقوق أساسية لم يتم تحقيقها حتى الآن وضمن قرارات الأمم المتحدة وهذه الحقوق هي: حق الفلسطينيين في تقرير المصير وحقهم في العودة وحقهم في التنمية. فالقضية الفلسطينية ليست قضية تمويلية في جوهرها ولا تنحصر في رفع مستويات المعيشة بمفهومها الضيق. فالمسألة المعيشية مرتبطة بقدرة الناس على الاختيار وما زال الفلسطينيون محرومين من حقهم في الاختيار.

الاستهلاك في فلسطين مرتبط بشكل كبير بحق الفلسطينيين في ملكية وإدارة مصادرهم الطبيعية وحقهم في التنمية. ففي ظل سيطرة الإسرائيليين وتحكمهم في المصادر المتاحة تبقى إمكانيات الفلسطينيين في إدارة مسألة الاستهلاك محدودة. فالسوق الفلسطيني ما زال حكراً على الرأسمالي الإسرائيلي ووكلائه، ويتم إغراق السوق الفلسطيني ببضائع وخدمات لا تشكل جزءاً من الأساسيات التي يحتاجها الاقتصاد من أجل تحقيق التنمية. فربط الاقتصاد الفلسطيني وإمكانيات تنميته بالعملية السياسية وآليات السوق الإسرائيلي يدمر فرص

الفلسطينيين في تنمية مجزية. وبالإضافة إلى ذلك يتم الترويج لثقافة استهلاكية تتبناها الطبقات الاجتماعية المختلفة في المجتمع. إن العلاقة مع الإسرائيليين أدت إلى تدمير عناصر البيئة الرئيسية: الأرض والمياه والهواء. وما زالت قدرة الفلسطينيين على إدارة هذه الموارد إما معدومة أو محدودة.

نتأثر كفلسطينيين بمجريات التحولات على الساحة الدولية والعولمة والسوق الحرة وأحادية السيطرة السياسية والاقتصادية، فلا يمكن لنا أن ننكر أن الثقافة التي نحياها هي ثقافة استهلاكية بكل ما في الكلمة من معنى.

وكما هو الحال في باقي أنحاء العالم، فإن الاستهلاك لا يتوزع بين أفراد المجتمع ومجموعاته ومناطقه بالتساوي، بل على العكس، فإن تفاوتات خطيرة تتعزز بين الشرائح الاجتماعية المختلفة، وبين الضفة الغربية وقطاع غزة، والشمال والوسط والجنوب، والفقراء والأغنياء، والنساء والرجال.

لقد بادر برنامج دراسات التنمية لعقد هذه الندوة من منطلق القناعة بأن النقاش الدولي حول هذا الموضوع لا بد وأن يصحبه نقاش محلي يتعامل مع الخصوصية الفلسطينية، حيث أن المسألة التي نتعرض لها اليوم أصبحت في غاية الأهمية، ولم يتم التعرض لها بجدية كبيرة حتى هذه اللحظة. ومن المؤكد أن لمثل هذه المسألة أبعادا بيئية وأخرى تتعلق بالسياسات الاقتصادية للسلطة الوطنية الفلسطينية. ولذلك، توجهنا للدكتور يوسف أبو صافية لمشاركتنا في هذه الورشة، كما طلبنا من السيد إبراهيم الدقاق (تتموي معروف) والسيدة أيلين كتاب (من مركز دراسات المرأة) لتقديم تحليل نقدي لمحتويات التقرير الدولي حول الاستهلاك المنفصل. كما أن هذه الورشة تعبر عن شراكة تتعمق بين جامعة بيرزيت ومنظمات الأمم المتحدة المختلفة وشريكنا في تنظيم هذه الورشة هو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أشكر لكم حضوركم وأتأمل أن يكون في هذه الورشة ما هو جديد وأن تكون بداية لاهتمام أكبر في الموضوع المطروح على مستوى البحث والسياسات.

تيموثي روزميل*

انه لمن دواعي سروري الكبير أن أكون معكم اليوم. أن تقارير التنمية البشرية التابعة للأمم المتحدة، والتي تم البدء بها في عام 1990، قد أصبحت أكثر الإسهامات احتراماً ونقاشاً واقتباساً منها في أدبيات التنمية الدولية. وغني عن القول أنني سعيد جداً بهذا الجمع المميز هنا بهدف مناقشة تقرير التنمية البشرية الأخير التابع للأمم المتحدة وأثار هذه التنمية على فلسطين.

قبل مناقشة فحوى هذا التقرير، دعوني أسهم قليلاً بإلقاء الضوء على تاريخ هذه التقارير وكيفية خروجها إلى حيز الوجود. فخلال السبعينات والثمانينات بدأ مدير برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة السيد برادفورد يشارك الجمهور الذي يخاطبه قناعته بأن قصص نجاح التنمية في القرن العشرين تتضمن ما هو أكثر من الثروة النابعة من المصادر الطبيعية والدخول المرتفعة والإدارة الرشيدة الفعالة وحكم القانون. لقد كان إحساس برادفورد، ومن ثم افتراضه، أن الثروة المذكورة ليست إلا شروطاً تقتضيها التنمية حتى تتجسد على أرض الواقع، ولكن الأمر الأكثر حيوية من ذلك كله هو الاستثمار في الرأسمال البشري، أي جعل الشعب ومهارته وخبراته في قلب التنمية المستدامة.

ولما بدأ الأكاديميون والمختصون بالتنمية باكتشاف هذه الأطروحة، كان عالم السبعينات والثمانينات يواجه بدين ثقيل في معظم الدول النامية وبالتكاليف البشرية العالية للتعديل البنيوي إضافة إلى مستوى عالٍ من البطالة والفقر. وقد تم الاهتمام بإعطاء حلول سريعة لمثل هذه المشاكل، مثل إعادة جدولة الديون، أكثر من الالتفات إلى الأبعاد البشرية والنوعية للتنمية. وفي ظل سياق كهذا، فإن الفقر يمكن أن ينتظر أما البنوك فلا تستطيع ذلك.

أخذت المواقف تتغير مع نشر أول تقرير حول التنمية البشرية التابعة للأمم المتحدة UNDP عام 1990. وقد يشكل هذا التقرير تحدياً لبعض الممارسات المألوفة سابقاً، وقد أفضل المعايير للفعالية الذهنية، ومثل الاستقلال التام للذين صاغوه، شأنه في ذلك شأن التقارير اللاحقة كان هذا التقرير يدور حول الناس وكيف تعمل التنمية على توسيع اختياراتهم. لقد كان حول ما هو أكثر من نمو الناتج الوطني العام GNP، وأكثر مما هو حول الدخل والثروة وإنتاج السلع الرأسمالية. فقد أكد على أن حصول الشخص على الدخل يمكن أن يكون أحد الخيارات لديه ولكنه ليس كل ما يسعى المرء إليه. لقد كان هذا التقرير، ولا شك، مصدر جدال لأنه تضمن مؤشر التنمية البشرية، في أفقد وأغنى الدول، بناء على تضافر مجموعة من العوامل، وهي التوقعات الحياتية، مدى توفر المياه والخدمات الصحية والنظافة، والتعلم والأمن الغذائي والمصروفات العسكرية ومساواة الجنسين... الخ، أكثر من تضمينه للمقاييس التقليدية. ولم تكن كثير من الحكومات سعيدة نتيجة تصنيفها في مستوى أكثر انخفاضاً مما تشعر بأنها تستحق، ونتيجة لذلك، فإن تقرير التنمية البشرية عام 1990 قد أصبح حدثاً مميزاً تقريباً.

منذ ذلك الحين أخذ برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة يصدر تقريراً سنوياً حول التنمية البشرية، وكانت منهجية قياس التنمية البشرية والمعلومات الإحصائية التي تقاس على ضوءها هذه التنمية تشهر تقدماً كل عام. وقد استطاع برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة أن يتلاقى، إلى مدى معين، مع المواضيع الكبرى التي تتناولها مؤتمرات الأمم المتحدة منذ عام 1990 بما في ذلك البيئة والجنس والفقر وأهمية مشاركة الناس وتوزيع مصادر التنمية والمساواة. ولقد كان من أهم مقومات تقارير التنمية البشرية عبر السنين، ولا زال أيضاً، استقلاليتها الفكرية وتكاملها.

تناول تقرير التنمية البشرية الصادر في أيلول (سبتمبر) الماضي عام 1998 موضوع الاستهلاك مع بعض المعطيات المميزة، فعلى سبيل المثال، كان الاستثمار السنوي في مجال التعليم الأساسي العالمي يعادل 8

* الممثل الخاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني

ملايين دولار. ومن الأمثلة الأخرى التي أوردها التقرير أن الاستثمارات السنوية في الصحة والتغذية الأساسية العالمية تعادل 13 مليون دولار، في حين أن 35 بليون دولار تصرف سنويا على ضيافات أعمال في اليابان. وعلى العموم، فإن 20% من سكان العالم يستهلكون 86% من مجموع الاستهلاك العالمي، الأمر الذي يترك تفاوتات واضحة. وأني على يقين من أن نقاشكم سيترك على هذه القضية.

لقد شجع برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة خلال هذا العقد على الخروج بتقارير حول التنمية البشرية الوطنية. وفي تموز (يوليو) عام 1997 تم الخروج بتقرير التنمية البشرية في فلسطين بفضل جهود الدكتور إبراهيم الدقاق، وبفضل جهود وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبرنامج دراسات التنمية التابع بجامعة بيرزيت. هناك تقرير فلسطيني آخر حول التنمية البشرية في طور الإعداد وسيصدر العام القادم أن الأهداف الكامنة من وراء هذه التقارير الدولية والوطنية هي تحفيز التفكير والنقاش وأحيانا الجدل حول توسيع وإثراء الحياة والمجتمع البشري. وإنني أمل بأن يسهم تقرير برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة عام 1998 في تحقيق هذه الأهداف في هذا المجتمع الرائع وأشركم جميعا على الإسهام في ذلك.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و ملف التنمية البشرية للعام 1998

"ملاحظات على الأداء والمضمون"

ابراهيم الدقاق*

عمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج) إلى إصدار تقارير سنوية كل عام حول التنمية البشرية. تمثل إسهاماً مميزاً في الجهود الجارية لتطوير مفهوم التنمية عامة، ومفهوم التنمية البشرية بشكل خاص، وترصد، إضافة إلى ذلك، مجريات الواقع التنموي في العالم، وتكشف بالأرقام عن الخلل المتحقق بين أقطاره، وبخاصة بين الدول الصناعية ودول العالم الثالث¹ في القطاعات التنموية المتعددة.

وتقدم هذه التقارير كما وسعاً من المعلومات الإحصائية حول الأوضاع التنموية في العالم، وترفق إحصاءاتها بشرح لما تعنيه، وتحاول الربط بين الظواهر التنموية التي ترصدها.

تقرير التنمية البشرية للعام 1998 (التقرير) هو التقرير التاسع الذي يصدره البرنامج. وكان تقرير البرنامج الأول قد صدر في العام 1990. وقد التزمت التقارير السنوية بتقليد مريح منهجياً. فهي ترصد واقع التنمية البشرية في العالم منظوراً إليه من زاوية محددة.

دارت التقارير التي صدرت حتى الآن حول المحاور التالية: مفهوم التنمية البشرية وقياسها في العام 1990، تمويل التنمية البشرية في العام 1991، الأبعاد العالمية للتنمية البشرية في العام 1992، المشاركة الشعبية في العام 1993، والأبعاد الجديدة للأمن الغذائي 1994، النوع الاجتماعي والتنمية البشرية في العام 1995، النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في العام 1996، والتنمية البشرية والفقر في العام 1997. ويدور موضوع تقرير العام 1998 حول الاستهلاك المنقلت وحول إسقاطاته التنموية. وبالإضافة إلى التقارير التي يصدرها البرنامج، أصدرت الأقطار المختلفة، حتى العام 1998، 115 تقريراً شاملاً وقطرياً وجزئياً.

ترجع هذه الورقة منهج البرنامج في تشجيع التنمية البشرية، والتعريفات التي يعتمدها، وبعض المضامين التي تحتويها تقاريره السنوية، وذلك كمقدمة لإبداء بعض الملاحظات على تقرير العام 1998. وتنتهي الورقة بإجمال عام للمراجعة.

تستند الورقة في مراجعتها لتقرير العام 1998 إلى التجربة الفلسطينية عبر العقود الثلاث الماضية في دينامياتها الداخلية في الضفة والقطاع، وفي دينامياتها الخارجية التي تحققت في الشتات الفلسطيني تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية واللقاء بينهما بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. وتستند، كذلك، إلى الحاضنة العربية للتنمية في فلسطين دون البحث في أي منها.

* رئيس الفريق المسؤول عن تقرير التنمية البشرية – فلسطين 1996-1997
1. استخدم هنا اصطلاح العالم الثالث بدل اصطلاح العالم النامي، أو الأقطار النامية، لأنه أكثر تحديداً ووضوحاً.

خلفية عامة

ليست التنمية أمراً مستحدثاً بالمعنى الدقيق للكلمة، ولا هي بالمفهوم الثابت من حيث التعريف. ومن خلال نظرة سريعة على رسالات الأديان المختلفة، وفي مقدمتها الأديان التوحيدية الثلاث، وعلى جهود المصلحين الذين دافعوا عن حق الإنسان في حياة آمنة وكريمة، وعلى نظريات التنمية المختلفة؛ يجد الإنسان في جهود البرنامج لتطوير وإشاعة التنمية البشرية إعادة صياغة وإنتاج لهذه الرسالات بلغة وأطر عصريه ناجحة. وهذا يعني، بالإضافة إلى ما ذكر، تكييفها لتتنوع مع المتغيرات التي استجدت عبر الزمن. وتحث عملينا إعادة الصياغة والإنتاج أهمية بالغة لسببين: أولهما، الحاجة لإرساء التنمية البشرية على قاعدة قيم تتخلل ضمير الناس وتستقر في وجدانهم، وفي هذه الحالة يصبح دور المؤسسة الدينية وغيرها من المؤسسات التي تعمل في مجالات القيم هاماً للغاية وثانيتها، تأمين قيم التنمية البشرية وتحديثها، وإبراز وتعزيز دور الإنسان فيها باعتباره المحور الذي تدور عملية التنمية حوله ومن أجله.

يحظى تعريف التنمية البشرية المستدامة والدليل للذين طورها البرنامج بانتشار واسع. فقد تبنتها منظمات الأمم المتحدة المتعددة كمدخل للتخلص من الاستلاب التنموي الذي يعاني منه العالم الثالث وشرائح من العالم الصناعي وهي معنية به لتركيزه على القضايا التي تهدد مستقبل الجنس البشري، كقضايا البيئة، والاستهلاك المنفلت عامة، والمصادر غير المتجددة والانفجار السكاني خاصة. فضلاً عن ذلك، هناك اعتقاد - غير مبرهن - بحيادية البرنامج وحيادية بحثه في التنمية²؛ وتحقق، نتيجة لذلك، قناعة بحيادية ما ينتجه من تعريفات ودليل ومناهج وتقارير تتسامى، جميعاً، على التباينات الأيديولوجية، وتتجاوز التجارب المحلية، إضافة إلى توفير هذا البرنامج دليلاً مناسباً لقياس التنمية.

اهتمام البرنامج - وهو جزء من منظومة برامج الأمم المتحدة - بتطوير مفهوم التنمية وتوسيعه وإيجاد دليل له يشير إلى استمرار تنامي اهتمام المجتمع الدولي بموضوع التنمية. فقد سبق مبادرة البرنامج وثائق دولية متعددة، كان أبرزها "إعلان الحق في التنمية" الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في الرابع من شهر كانون أول/ديسمبر 1986. وتتبع أهمية هذا الإعلان من الدعم الحقوقي والسياسي الذي يوفره للتنمية في العالم أجمع. ومن شأن ذلك توسيع الاهتمامين، المعرفي بها والتطبيقي لها، وإرسائها كحق أساسي مستمد من شرعة الأمم المتحدة ويقف على قدم المساواة مع حق تقرير المصير للشعوب³.

تشكل الاستدامة إضافة جديدة لمفهوم التنمية الذي تبناه البرنامج. وقد أصبحت ركناً أساسياً من أركان التنمية. فهي تحمل، في الإطارين الديني والعلمي، معنى التكافل بين الأجيال، واستمرارية حياة الإنسان، وسعادته وتحقيق الكفاية له⁴. ومن هنا يصبح الحديث عن الاستثمار الرشيد للمصادر البشرية والطبيعية هاماً لتحقيق تكافل الأجيال المنشود، وضمان طاقتها على العطاء، واستمرار الحياة ذاتها⁵. وهذا يعني مشاركة الأجيال بالمسؤولية عن الحاضر والمستقبل التنمويين. ومثل هذا التكافل يحمل معنى الإيثار بمفهومه الشامل، وهو ضد التبدد غير المبرر للمصادر البشرية والمادية. وتعني الاستدامة، بالإضافة إلى ذلك، المشاركة وحكم القانون وتوزيع المسؤولية والمساءلة فضلاً عن ذلك تعني الترابط الاجتماعي، وترشيد الأداء في مجالات التعليم والصحة والاقتصاد والاستثمار والسلوك العام، والمحافظة على البيئة... الخ.

2. حول حيادية البحث في التنمية راجع:

Myrdal, Gunar; ; Asian Drama, an inquiry into the Poverty of Nations, Penguin Books, 1968, pp. 12-13

3. قرار رقم 128/41 مادة 1 فقره [2].

4. راجع الاعلان العالمي لحقوق الانسان 1948

5. راجع تقرير التنمية البشرية (النسخة الانكليزية) 1998صفحه 14 وقرارات قمة الأرض في ريو 1992 وقمة كوبنهاغن (1995).

تقارير التنمية البشرية – المضمون والقياس

تقارير التنمية البشرية- المضمون

تقع مراجعتي لتقارير التنمية البشرية ضمن ما تتميز به من تعميم وتخصيص في الاطار والمحتوى. تعتمد التقارير، من حيث المنهج، التعميم من ناحية، والتخصص من الناحية الثانية. فهي تعالج التنمية -رصدًا وقياسًا- في جميع أنحاء العالم، دون النظر إلى خصوصيات الأقطار التي ترصد مسار التنمية فيها، وتقيس حركتها بمقياس واحد. ولكنها تعود وتخصص فتحصر البحث في مسار التنمية في التقرير السنوي في محور واحد، وتنتظر إلى مسار التنمية في العالم من خلاله.

يقدم لنا فلسطين-ملف التنمية البشرية 1996-1997 (الملف)، مطالعته لمفهوم التنمية الذي يتبناه البرنامج فيقول:

"يقوم هذا المفهوم على أدراك أهمية التنمية وشمولها لجميع مناحي الحياة، وعلى تكامل المنظور التنموي حول حق الانسان في تنمية تحمل صفة الاستدامة، على قاعدة المساواة والعدالة، وعلى ضرورة صوغ استراتيجيات تنموية، تبدأ بالانسان وتنتهي به"⁶

لا يساعد تعريف البرنامج للتنمية، على أهميته، في طمأنة العالم الثالث. فهو، في رأي واضعيه، وفي رأي الذين تعاملوا معه، وتأثروا به، لا يزال مغترباً وقاصراً عن الالمام بعناصر التنمية المجتمعة في تداخلها، وفي تقاعلاتها مع بعضها البعض، ومع الضغوط الخارجية في المجتمع الواحد، ناهيك عن المجتمع الكلي في العالم. وهو لا يزال، كما هو الحال مع التعريفات التي تحفل بها العلوم الاجتماعية الآن، أسير الثقافة الغربية المهيمنة⁷، وغير مستجيب للمراجعة من قبل مجتمعات وثقافات أخرى معنية. وتؤدي ترجمة قضايا وأولويات العالم الثالث إلى مفردات غربية، في العادة، واستنباط الحلول منها واستخدام الأخيرة لحل مشكلاته، إلى طمس محتواها ومعانيها الحقيقية وتقديم الحلول المناسبة لها ما لم يشارك أصحاب المشكلة في مخاطبتها وتوفير الحل لها. وفي هذا الإطار يمكن فهم أسباب التخلف واتساع الفجوة التنموية – وبالتالي الحضارية – بين العالم الصناعي والعالم الثالث. وكمثال على ذلك، فإن تغافل البرنامج، وهو المعني بتحفيز التنمية في العالم الثالث، عن دور القوة العسكرية الغربية في إعاقة التنمية في هذا العالم⁸، وعدم تعرضه إلى دور العقوبات العسكرية والاقتصادية وغيرها التي تفرضها الدول الغربية عامة، والولايات المتحدة خاصة على بعض أقطاره كالعراق وإيران وليبيا وباكستان وغيرها دون سند أو مبرر قانوني يعتبر مفارقة كبيرة. وفي الوقت الذي يتم فيه هذا التجاهل من قبل البرنامج، تنتمى المشكلات في العامل الثالث دون أن يتوفر لها الحل المناسب.

يحظى توقف البرنامج في سعيه لحل مشكلات العالم الثالث التنموية عند هذا الحد، بتفسيرات سلبية. وفي ضوء هذا الالتباس بين النيات المعلنة للبرنامج وبين أدائه، يصبح حديثه عن استئصال الفقر، على سبيل المثال، مجرد خدمة لفظية للفقراء ما دام الفقراء ممنوعين من الوصول إلى المصادر المناسبة، ولا تتيح لهم

6. فلسطين – ملف التنمية البشرية 1996-1997، بيرزيت، جامعة بيرزيت (مشروع التنمية البشرية المستدامة)، 1997، صفح 4

7. راجع: Tadaro P. Michael, **Economic Development in the Third World**, London and New York, Longman, 1977, P.9; and Myrdal, Gunar, **Op.C.i.t**, PP.6-9

8. من الأحداث المثيرة للانتباه لرغبة الولايات المتحدة الأمريكية في تجاوز مجلس الأمن الدولي كما في حالة العراق (16-17/1998)، وسعيها لتوسيع نطاق عمل حلف الأطلسي خارج إطار حدود الأقطار أعضائه، مع العلم أن الحلف نشأ أصلاً ليردع الاتحاد السوفياتي، قبل انهياره، من التدخل في شؤون الأعضاء والدفاع عنهم في حالة تعرضهم لاعتداء من الخارج. حول هذا الموضوع راجع: الحروب، خالد؛ "عولمة الناتو: من الدفاع عن الجغرافيا إلى الدفاع عن المصالح ... أينما كانت"، **الحياة** (للندن)، 10 كانون الأول 1998. يقول خالد الحروب "عانى الحلف ضعفة في اعتماد استراتيجية جديدة بعد انتهاء الحرب الباردة، والتساؤل [هو] عن معنى ووظيفة استمرار الحلف واكلافه مع غياب التهديد السوفياتي . وكان أن اعتمدت "مفاهيم استراتيجية" بديله في قمم لندن (1990) وروما (1991) وبرلين (1994)، تبنت ضرورة وحيوية بقاء الحلف لمواجهة أخطار جديدة، مثل تسبب الأسلحة النووية، و"الأصولية" وغيرها مما يقع في الفضاء الأطلسي-الأوروبي".

الوسائل (التعليم، الوسائل الصحية، والمعلومات، والثقافة، والتحفيز) للخروج من فقرهم، وما دام البرنامج لا يفسح عن دور الجهات الفاعلة في إحداثه. وباختصار، ما دام الفقراء مسلوبي الإرادة من قبل الغرب⁹.

ورغم تجاهل البرنامج، والأمم المتحدة، إشراك العالم الثالث في صوغ النظام العالمي الجديد، لم يستسلم العالم الثالث لإرادة الغرب، بل دافع عن نفسه وعن حقه في التنمية. فقد سعى جاهداً لاستصدار ما يعرف بـ "النظام الاقتصادي الجديد New Economic Order"، و"نظام المعلومات الجديد New Information Order" (مشروع لجنة ماكبرايد)، لحماية نفسه، ولترشيد الأدائين الاقتصادي والإعلامي في العالم بما يخدم التنمية البشرية على مستوى العالم. وأسمع صوته في الدفاع عن البيئة في قمة الأرض في ريو دي جانيرو، وفي مؤتمر كيوتو في اليابان أمام السلوك الخطير للدول الصناعية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة. وناضل في مؤتمر كوبنهاغن من أجل حقوقه الاجتماعية، وناضلت نساؤه في بكين من أجل نظام عادل للمرأة. وما زال العالم الثالث يكافح من أجل حقه في التنمية كما نصت عليها المواثيق الدولية. وما زالت تقارير التنمية البشرية التي يصدرها البرنامج تذكرنا دائماً باستمرار تدهور الأوضاع فيه. فهو يواجه اليوم، بالإضافة للمشكلات التقليدية، المشكلات الناتجة عن أسباب لم يكن طرفاً فيها، كاتساع بؤرة الأوزون، والتلوث والاستهلاك غير الرشيد للمصادر غير المتجددة وغيرها من المشكلات. وترسم أزمة المديونية العالمية، وتناميها بونائر عالية، بنتائجها الخطيرة على مستقبل اقتصادات الدول المدينة، وتدني الإمكانيات المادية للصرف على التعليم والصحة والسكن والمياه النظيفة والصرف الصحي، صورة بشعة لهذا الاستلاب. ويعاني العالم الثالث، بالإضافة إلى ذلك، الآن، من نتائج العولمة الاقتصادية والثقافية ويواجه، في الوقت ذاته، المشكلات المترتبة على تنامي سطوة الاحتكارات في المجالات المختلفة، وخاصة في مجالي المعلومات والتكنولوجيا. وأخيراً، يعاني العالم الثالث من بقاء التنمية أسيرة موازين القوى العالمية وإفرازاتها، ومن بقاء دوره مهمشاً في عملية صوغ النظام التنموي الشامل. يتم هذا في الوقت الذي يتصاعد فيه استلاب مقدرته على توسيع خياراته وحماية نفسه. باختصار، وعلى الرغم مما تتميز به التقارير من قدرة على إجمال الأوضاع التنموية في العالم من زاوية محددة واحدة، إلا أنها تبقى قاصرة عن تقديم الصورة المتكاملة عن الواقع التنموي فيه. وهي في عرضها للواقع التنموي في العالم، لا تتجاوز حالة الرصد إلى التشخيص، وتحليل أسباب الخلل التنموي والكشف عنها¹⁰.

إن محاولة ترميم الرصد التنموي، وكذلك الاستناد إلى تعريف موحد للتنمية وقياسها، وتعميم كل ذلك على جميع الحالات التنموية في الأقطار المختلفة سواء بسواء: الغنية والفقيرة، الكبيرة والصغيرة، المحيطة والمحتملة أراضيها، المستقرة والتي تعاني من مشكلات عدم الاستقرار الخ، تضع التنمية والتعميم في موضع التساؤل على الصعيد العملي، وعلى صعيد الدوافع وراء ذلك، والجهات التي تبشر به. ويوحى النهج الذي تستخدمه التقارير، واللغة الواعظة التي تصطبغها، وتجنبها تسمية الأشياء بأسمائها، وإعطاء المصطلحات مضامين متعارضة - ما يحق في الغرب منها (الديموقراطية، التنمية، حقوق الإنسان الخ.) لا يحق للعالم الثالث - وإسقاطها البعد السياسي للتنمية¹¹ يوحي ذلك كله بمحاولة البرنامج التقدم بحلول لا تغضب الدول النافذة.

قياس التنمية البشرية - الدليل

يتكون دليل التنمية البشرية (الدليل - Human Development Index) من ثلاثة عناصر هي: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (حصته من الناتج المحلي الإجمالي [تكافؤ القدرات الشرائية مقوماً بالدولار - P.P.P]، ويحسب بين 100 دولار و 6040 دولار)؛ والعمر المتوقع عند الميلاد (عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها الفرد بعد ميلاده. وقد رسمت حدوده ما بين 25 و 85 سنة)؛ ومعدل التحصيل

9. لاتوش، سيرج؛ (ترجمة خليل كلنت) تغريب العالم - بحث حول دلالة ومغزى ترميم العالم، دار العالم الثالث، 1992، راجع الصفحات 7-9، 25-28، 46

10. سماره، عادل؛ "ملاحظات على تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة: الأرقام بدون تسييس تصاب بفقر الدم" - ، القدس، 1988/11/22

11. المصدر السابق

العلمي، (متوسط مرجح لمؤشر الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين [ثلاثان] ونسبة القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معا [ثلث]). ورسمت حدوده بين صفر % و 100%، ويتم تعزيزه بمؤشرات أخرى 12.

وفي ظل تفاوت الأولويات القائم في العالم عامة وفي العالم الثالث خاصة، يواجه قياس التنمية، الفجوة المتسعة باستمرار، بين التقدم التكنولوجي مصحوباً باتساع الفجوة بين المستلبيين والمستلبيين؛ وبين بنيته القاصرة عن متابعة التغيير. وتصبح مكونات بنيته والعلاقات المعتمدة بينها، موضع تساؤل. فالمؤشرات الثلاث التي يعتمد عليها البرنامج في بناء الدليل، هي من الأهمية بمكان، بحيث يتردد الإنسان في نقدها. فلا يمكن لأحد أن ينكر أهمية الدخل والتعليم والصحة واعتلائها قمة الاهتمام الإنساني. وكذلك المؤشرات التي أضافها البرنامج ويضيفها باستمرار ليزيد من دقة الدليل؛ كالنوع الاجتماعي (الجنس) ومؤشر الفقر البشري وغيرها. ولكنها تبقى، رغم ذلك، قاصرة عن مواكبة التغيير في الأوضاع التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقيمية في العالم، وعن رصد وتأثر وديناميات تطورها. وينبع التساؤل من ثلاثة أسباب هي: حصر الدليل بثلاثة عناصر فقط، والأوزان الاعتبارية المعطاة لكل عنصر من عناصره، واستاتيكية الدليل. ولا يقدم البرنامج تسويغاً كافياً لاختياره العناصر الثلاث فقط، ولا لاختياره الأوزان المعتمدة. كما أن الدليل لا يكشف أبداً عن نوعية التنمية، أي أن الدليل هو دليل كمي فقط لا يلتقي مع فلسفة التنمية البشرية التي تجنح نحو النوعية والتميز. وعلى سبيل المثال كيف يمكن إدخال غياب الأمن عند قياس الوضع التنموي في بلد كالجزائر وإيرلندا والكنغو، وهو من أولوياتها، ناهيك عن رصد استدامته. وكذلك الحال بالنسبة للأفراد المحرومين من اختيار مستقبلهم بحرية، مثلهم في ذلك مثل الباسك في إسبانيا، والألبان في كوسوفو. أما إذا انتقلنا إلى فلسطين وسوريا ولبنان، فإننا نواجه مشكلات من نوع مختلف، إذ تعاني هذه البلدان العربية الثلاثة، من احتلال استيطاني لأراضيها من قبل إسرائيل. والتساؤل مرة أخرى: كيف يمكن قياس التنمية ورصد استدامتها تحت ظروف الاحتلال؟ وفي المحصلة، كيف يمكن استخدام نفس المقياس للمقارنة بأوضاع بلدان لا تعاني من الاحتلال، ولكنها تعاني من مشكلات من نوع آخر؟

ما زال موضوع قياس التنمية مسألة تنتظر الحسم ولم تحظ على للإجماع. والمحاولات المتعددة لقياسها بقيت تراوح مكانها. وتكشف تقارير البرنامج السنوية، وكذلك النقاشات التي توردها والمناهج التي تتبناها مؤسسات معينة تعمل في التنمية، أن الدليل لم يستقر بعد على حال واحد. فما زالت بنيته تخضع للدراسة والتقويم والتعديل من حيث المنظور (paradigm)، ومن حيث العناصر والمعلومات المستخدمة، والقاعدة الإحصائية المعتمدة في بنائه¹³. ويلجأ البنك الدولي إلى قياس أقل تعقيداً. فهو يرى في تذبذبات الناتج القومي مقياساً مناسباً لمراقبة وضع البلد المعني من الناحية الاقتصادية/الانمائية. وهو يرد على منتقديه بأن للنمو الاقتصادي ميزة اجتماعية تتمثل في الفائدة التي تصل إلى الفرد عبر تساقط ناتج النمو (Trickling down effect). وحاول معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (UNRISD) تقديم مقياس لمظاهر التقدم والتخلف الاجتماعيين، ولكنه لم يوفق في ذلك¹⁴. وكانت هناك محاولات متعددة قامت بها مؤسسات دولية ورسمية وأهلية في العالم، ولكنها بقيت جزئية.

ملف التنمية البشرية 1998

يأتي صدور تقرير التنمية البشرية للعام 1998، بعد ما يزيد على عام من صدور ملف التنمية البشرية الفلسطيني، وقبل أقل من عام من موعد إصدار تقرير عن التنمية البشرية في فلسطين، أي أن صدور تقرير العام 1998 يتوسط مرحلتين من مراحل رصد التنمية البشرية في فلسطين: مرحلة الملف ومرحلة التقرير. وتوسع هذه الحقيقة النظر إلى التقرير على خلفية ما ورد أعلاه بعين فلسطينية، بعد أن أصبح الموضوع مطروحاً بشكل رسمي في الإطار الفلسطيني.

12. الملف صفحة 4

13. (Nuscheler, Franz, "Old Wine in New Skins?" D+C, No.3/1998)، وراجع أيضاً، عبد الله، إسماعيل صبري، التنمية البشرية، المفهوم - القياس - الدلالة، القاهرة، تموز/ يوليو 1994، ص28.

14. عبد الله، إسماعيل صبري، المصدر السابق.

التقرير

الواقع التنموي في العالم

يقدم التقرير صورة للواقع التنموي في العالم، مرصودة من زاوية الاستهلاك المنفلت وتوسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، والمشكلات المترتبة على ذلك. ومما لاشك فيه أن رصد الاستهلاك المنفلت، ورصد تبعاته على الانسان في العالم، يسهم في تشخيص حالة عامة سبق وأن شخصت التقارير السابقة ظواهر أخرى لها.

لا يقدم التقرير صورة وردية للواقع، ولا يشجع على النظر إلى المستقبل باستبشار. وهو لا يختلف في ذلك عن التقارير التي صدرت منذ العام 1990، بل إنه يثير - بالصورة التي يقدمها - القلق الحقيقي على أوضاع البشر في الوقت الحاضر، وعلى مستقبل الأجيال القادمة. ويبدو التقرير، وهو يبشر ويدعو إلى استدامة التنمية، وكأنه، في دعوته يصيح في واد لا يسمعه فيه أحد. فما يجري في العالم اليوم هو بخلاف ما يدعو إليه البرنامج، وما يدعو إليه التقرير، بل إن ما يجري في العالم اليوم يسير في مسار معاكس لدعوتها.

يزداد عدد الجائعين في العالم، حسب المعلومات التي توفرت في العام 1998، بمقدار 230,000 جائع كل يوم. وازداد سكان العالم في ذلك العام 84 مليون نسمة هم الفارق بين عدد المواليد في العام 1998 (حوالي 137 مليون نسمة)، وعدد الأموات في ذلك العام (حوالي 53 مليون إنسان). والسؤال هو، هل يملك كوكبنا القدرة على إنتاج غذاء كافٍ لإطعام 5,9 بليون إنسان يعيشون الآن على الكرة الأرضية، بالإضافة إلى الملايين التي ستولد في العقود القادمة. وإذا أمكن ذلك، هل يمكن ضمان توزيع عادل لهذا الإنتاج؟ 15 السؤال يبدو اقتصادياً، ولكن البروفسور هو جيقيان، الأستاذ في جامعة صن يات صن، يؤكد أنه "سؤال سياسي بالتحديد". 16 وفي تقديري أنه محق فيما قال.

يشير تقرير العام 1998 إلى أن 20% من سكان العالم ينفقون 86% من مجمل الانفاق على الاستهلاك، ويحرم أكثر من ألف مليون شخص، في الوقت ذاته، من إشباع أبسط حاجاتهم الاستهلاكية. والاستهلاك، هنا، هو الاستهلاك المتعلق بقضايا الدخل، والصرف الصحي، ومياه الشرب المأمونة، وتوفير الطاقة والسكن المناسب والخدمات الصحية والتعليمية والتغذية. وفضلاً عن الحرمان الذي يعاني منه الفقراء، فإنهم يتعرضون إلى أشد المخاطر البيئية التي تترتب على التلوث بأشكاله المتعددة، وعلى تدمير الطبيعة، وبسبب التعدين واستخراج البترول والغاز الطبيعي، والمبالغة في استهلاك المصادر غير المتجددة. يتم كل هذا مصحوباً بعدم اكتراث من قبل المنتجين في العالم الصناعي، وخاصة في الغرب، بالتبعات الخطيرة المترتبة على هذا السلوك المنفلت. وإذا ما ترجمنا الوضع الذي يعيشه فقراء العالم، مقارنة بوضع الأغنياء، إلى مؤشرات منقاة ودالة، لاتضح المخاطر الناتجة بصورة أوضح.

يمكن استخلاص بعض المقارنات المفيدة والمثيرة من التقرير. فهو يقدر زيادة استهلاك الأغنياء من الطاقة عما يستهلكه الفقراء بـ 17 ضعفاً، ومن اللحم بـ 11 ضعفاً. ويزيد استهلاك الأغنياء الاجمالي بـ 16 مرة عن استهلاك الفقراء الاجمالي. هذا مع العلم أن 90% من أشد الناس فقراً لا يزيد نصيبهم من الدخل القومي الاجمالي عن الـ 750 دولار للفرد في السنة وربما أقل من ذلك. ويظهر الخلل بوضوح أكبر، لدى مراجعة الانفاق السنوي على بعض أنواع الاستهلاك في العالم. فبينما لا يحظى التعليم الأساسي والمياه والصرف الصحي والصحة الإنجابية والصحة والتغذية الأساسيتان على أكثر من 40 ألف مليون دولار أمريكي في السنة، يحظى الانفاق العالمي على المخدرات على عشرة أضعاف ذلك المبلغ (400 ألف مليون دولار أمريكي)، والانفاق العسكري على ما يزيد عن تسعة عشر ضعفاً تقريباً (780 ألف مليون دولار أمريكي).

التقرير والواقع التنموي في العالم العربي

يتناول التقرير أوضاع العالم العربي من خلال أوضاع بعض أقطاره، وهي الأقطار التي أنتجت تقارير عن الأوضاع التنموية فيها¹⁷. فقد أنتجت كلٌّ من البحرين ومصر والعراق والكويت ولبنان والمغرب وقطر والسودان والإمارات العربية المتحدة واليمن تقارير في أوقات مختلفة، وأنتجت فلسطين ملفاً عن التنمية البشرية. ولكن التقرير لا يجري مقارنات بين الأوضاع العربية، إلا أنه يقدم بعض المؤشرات عنها وعن إسرائيل تساعد على المقارنة، وهو أمر يهمنا كـفلسطينيين وعرب.

يقدم جدول دليل التنمية البشرية الذي يورده التقرير صورة لأوضاع بعض بلدان العالم العربي، وهي البلدان التي تتوفر لديها دوافع التكامل والتوحد¹⁸. ويبين التقرير أن خمسة من هذه البلاد مصنفة في خانة "تنمية بشرية عالية"، وثمانية في خانة "تنمية بشرية متوسطة"، وأربعة منها في خانة "تنمية بشرية منخفضة". ورغم أن دليل التنمية البشرية، بمحدوديته، ليس كافياً لرسم صورة الواقع التنموي الذي عاشته، وتعيشه، هذه البلدان، ولأنه غير معبر عن هذا الواقع بدقة، إلا أن قراءة تاريخ تطور المنطقة العربية خلال القرن الحالي، تكشف عن عوامل خارجية عملت على اصطناع الجزء الأكبر من الفروق بين الأقطار العربية، وبينها وبين إسرائيل. ومن أهم العوامل تقاسم بعض الدول الغربية للأقطار العربية واستغلالها، وإقامة دولة إسرائيل، دون الرجوع إلى رأي أهل المنطقة¹⁹.

جاء ترتيب الأقطار العربية على سلم دليل التنمية البشرية العالمي²⁰ تنازلياً حسب الترتيب التالي: فقد احتلت البحرين السبق في التنمية البشرية بين الأقطار العربية وكان ترتيبها 43 على السلم، تليها الإمارات العربية (48)، والكويت (54)، وليبيا (64)، ولبنان (66)، والسعودية (70)، وعمان (71)، وسوريا (81)، والجزائر (82)، وتونس (83)، والأردن (87)، ومصر (112)، والعراق (127)، ثم تأتي بعد هؤلاء اليمن، وكان تصنيف دليلها (151)، لتحتل قاع القائمة. وللمقارنة، واحتلت كندا المرتبة الأولى، واحتلت سيبيريا أسفل السلم، بينما احتلت إسرائيل المرتبة (22). ولم يأت ذكر فلسطين في هذا السلم لأنها أصدرت ملفاً بدل التقرير²¹. واحتلت الجزائر المرتبة السابعة بين عشرة أقطار كانت الأسرع في تحقيق نتائج إيجابية في مكافحة الأمية بين الكبار بين الأعوام 1970-1995، إذ بلغت نسبة التغير (التقدم) 148%. بينما احتلت موريتانيا المرتبة الثالثة في البطء في مكافحة الأمية بين الكبار (40%)، تليها مصر التي احتلت المرتبة التاسعة بين عشرة أقطار أوردتها التقرير (60%). وتخلفت الجزائر في هذا المضمار عن كل من أوغندا (كانت في المقدمة) وجمهورية إفريقيا الوسطى ومالي وبنين ونيجيريا وساحل العاج وموزمبيق²²؛ بينما تقدمت موريتانيا على نيكاراغوا والكووموروس فقط. وكانت أوضاع كل من ملاوي وغواتيمالا والهند وبنغلادش وبوتسوانا ومصر وأوغندا أفضل حالاً. وأشار التقرير إلى الفروق بين أوضاع الذكور والإناث²³ (Gender disparity- GDI and HDI rank)، وإلى الصرف على الطعام

-
17. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 1998 (بالإنجليزية)، صفحته 17.
 18. راجع حول هذا الموضوع على سبيل المثال: حمادي، سعدون، "مكانة الوحدة العربية في مشروع النهضة العربية الحديثة"، المستقبل العربي، بيروت، العدد 234، آب 1998، وكذلك دراسات في التنمية العربية - الواقع والآفاق، من سلسلة كتب المستقبل العربي (13)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت/أب/أغسطس 1998. ومن المراجع المهمة في هذا الموضوع، الخولي، أسامة أمين (محرر)؛ العرب والعولمة - بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، حزيران/يونيو، 1998، وبخاصة عبد الله، إسماعيل صبري؛ "العرب والعولمة: الاقتصاد والتنمية العربية" صفحته 382-386.
 19. مثلاً، معاهدة سايكس بيكو (1917) وتقسيم فلسطين واحتلال أراضيها وتشريد جزء كبير من أهلها وتحويلهم إلى لاجئين.
 20. المصدر السابق صفحات 20-21.
 21. يقول المؤلف "نظراً لغياب الشروط المناسبة (الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتوفر البيانات المعتمدة) اللازمة لإنتاج تقرير فلسطيني للتنمية البشرية، فقد تقرر إصدار ملف تنموي (Profile) كمقدمة لإنتاج تقرير تنموي دوري أسوة بالأقطار الأخرى في العالم." صفحته 5.
 22. المصدر السابق صفحته 23.
 23. المصدر السابق صفحته 32-33.

والطاقة وعلاقته بالصرف على المواصلات والصحة والتعليم²⁴، وإلى عدم توفر المياه الآمنة، والشروط الصحية الأساسية²⁵ (sanitation) في بعض الأقطار العربية.

لا تساعد التصنيفات التي أشرت إليها في التعرف على واقع التنمية البشرية في العالم العربي عامة وفي فلسطين خاصة. وسوف أستخدم في تناولي هذا الموضوع الانفاق العام (الحكومي) في بعض أقطار العالم العربي (ما عدا فلسطين) لما له من أهمية خاصة. والسبب في ذلك أن النسبة الأعلى من الانفاق تتم عن طريق الحكومات في العالم العربي، ولأنه يشكل نسبة عالية من الدخل القومي، ولأنه يكيف الاستهلاك من حيث التوزيع بين طبقات المجتمع²⁶. ولو راجعنا مؤشرين للانفاق العام في بعض الأقطار العربية، نفقات الدفاع والخدمات الاجتماعية، لتبين لنا أن هناك أسباباً موضوعية لتخلف التنمية في هذه الأقطار. وهنا أشير إلى المفارقة بين الدلالات الإيجابية التي يعطيها دليل التنمية لبعض الأقطار الخليجية وبين عملية الاستلاب التنموي التي تخضع لها. فبينما حققت السعودية والامارات العربية وعمان وقطر والكويت والبحرين درجات عالية على سلم التنمية البشرية، كما بينت في الأسطر السابقة، نجد أن ما ينفق على الأمن والدفاع والشؤون الاجتماعية مثير للانتباه. فبينما ارتفعت حصة الدفاع والأمن في السعودية من 8,3% في العام 1979 إلى 31,5% في العام 1993 انخفضت حصة الخدمات الاجتماعية من 28,8% إلى 19,9% للفترة نفسها. وبالمقابل، لم تتخض حصص الدفاع والأمن لأي من الدول الخليجية، خلال المدة ذاتها، إلا في الكويت (من 39,6% إلى 29,3%)، وعمان من 74,7% إلى 45,7%. ولكن انخفضت حصص الخدمات الاجتماعية في كل من الإمارات العربية (18,4%-4,3%) والكويت (41,0%-19,0%) وقطر (30,1%-26,0%) والبحرين (23,9-25,6%) بينما ارتفعت في كل من عمان (6,3%-25,9%).

أما توزيع الانفاق في الأقطار العربية الأخرى فيختلف. فبينما احتلت كل من سوريا والأردن رأس سلم الانفاق العسكري والأمني، إلا أنه عاد وانخفض بين 1973 و 1993 (63,5%-54,5% و 38,4%-29,5% على التوالي). وبينما زادت سوريا إنفاقها على الخدمات الاجتماعية من 10,9% إلى 15,8% ضاعف الأردن إنفاقه على الخدمات الاجتماعية تقريبا. فقد ارتفعت النسبة من 18,8% إلى 34,8%. هذا في الوقت الذي حافظ فيه اليمن على معدل عالٍ من الانفاق الدفاعي والأمني (44,6%) وضاعف إنفاقه على الخدمات الاجتماعية (13,3%-26,9%)، وذلك بخلاف السودان الذي فز إنفاقه على الدفاع والأمن من 16,1% إلى 54,5%، وانخفض إنفاقه من (10,7%-8,2%)²⁷. ولهذه التغيرات في نسب الانفاق على الدفاع والأمن أسبابها بطبيعة الحال، ولكنها تكشف عن عاملين مهمين للفلسطينيين والعرب على حد سواء. ويتمثل هذان العاملان في دور العوامل الخارجية وعدم الاستقرار السياسي في تشويه الانفاق العام، وفي ميله نحو القضايا الدفاعية والأمنية. ومثل هذا التشويه يشكل مؤشراً لانحراف الأداء التنموي. وعلى صعيد آخر، فإن التفاوت في وتائر التنمية في الأقطار العربية، وتشوهها، واختلاف القدرة الذاتية على التحكم في القرار التنموي القطري بينها، هو مؤشر على صعوبة الاستفادة من العوامل الإيجابية لتشكيل كتلة مقاومة لعملية الاستلاب والتغريب الجاريتين فيه، وقادرة على التعامل مع معطيات العولمة بنجاحه.

لا توجد وسيلة سليمة لإجراء مقارنة بين الواقع التنموي في فلسطين وبين الأوضاع التنموية في العالم ككل والعالم العربي خاصة. والسبب في ذلك أن القدرة الفلسطينية على التحكم في القرار التنموي الفلسطيني والسيطرة على عناصر التنمية الفلسطينية الأخرى ما زالت في حدودها الدنيا. فلسطين لا تمارس سيادة على مصادرها ولا على قرارها التنموي بشكل مطلق. وكل ما يمكن ذكره، في الحالة التنموية الفلسطينية هو الصورة المشوشة للأداء التنموي، بالإضافة إلى تبيان دور العوامل الخارجية في التأثير السلبي على مساره. ورغم ذلك يمكن الإشارة إلى بعض الخطوات الهامة التي حققها الفلسطينيون في هذا المجال. فقد أنجزوا أول تعداد عام ناجح للسكان والمؤسسات في تاريخهم، بقدرات فلسطينية وتحت ضغط معيقات لا يمكن التقليل من تأثيرها السلبي. وأنتجوا، كذلك، أول تقرير عن الفقر في فلسطين (فلسطين- تقرير الفقر 1998). وبذلك

24. المصدر السابق صفحة 51.

25. المصدر السابق صفحة 68.

26. الفارس، عبد الرزاق؛ "الحكومة والفقر: من يستفيد من الانفاق العام؟" المستقبل العربي 11 العدد 235 تشرين الثاني/نوفمبر 1997، صفحات 75-76.

27. المصدر السابق، المعلومات مستقاة من الجدول رقم (1) والجدول رقم (2) صفحات 79-80. الأصل مأخوذ من أعداد مختلفة من الجامعة العربية، التقرير الاقتصادي العربي.

تحققت أسس البيانات التي افتقر إليها الملف عند تحضيره. ومن المتوقع أن يستفيد تقرير التنمية البشرية الفلسطيني الأول، والذي سوف يصدر في العام 1999، من هذه البيانات في رسم صورة الواقع التنموي الفلسطيني بدقة أكثر.

إجمال

أكرر ما ذكرته سابقاً من أن التقرير يرصد حالات تحققت، ولا يقدم شرحاً للأسباب التي أدت إلى هذه الحالات، وإن قدم شيئاً من ذلك، فلا يكشف عن أعماق المشكلة ولا عن مسببها. وهكذا تتحول الحالات التي تحققت إلى مشكلة كما يقول جون كينيث غولبريث في حديثه عن "التأثير المستمر للوفرة"، ويتم إلقاء مسؤولية حدوثها على ضحاياها²⁸.

وقياساً على ذلك، يمكن القول بأن حالة الاستلاب قد أصبحت مشكلة بسبب تجاهلها. وإذا ما اعترف المُستلبون (بكسر اللام) بوجود الاستلاب، فإنهم يقفون اللوم على المُستلب (بفتح اللام).

لا يعني المُستلب (بفتح اللام)، فرداً أو جماعة أو مؤسسات من العالم الثالث فقط؛ ولكنه، إضافة إلى ذلك، يعني أفراداً وجماعات ومؤسسات من العوالم الأخرى. وقد أشار التقرير إلى ذلك عندما صاغ مؤشراً للفقر البشري/الاستلاب (HPI2) في البلدان الصناعية²⁹. ولا أستثني من ذلك مؤسسات كمنظمة الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغيرها من المنظمات الدولية والأهلية³⁰. ولعل أبلغ مثال على حالة الأمم المتحدة هو التناقض الواقع بين أداء منظماتها. فعلى سبيل المثال، يتعارض أداء البرنامج في مجال التنمية مع حقيقة توظيف الغرب، والولايات المتحدة في مقدمته، لأداء الأمم المتحدة السياسي (مجلس الأمن) والعسكري (التدخل العسكري في العراق) والاقتصادي (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) لخدمة أولوياته.

يعني الاستلاب هنا الاستحواذ بغير حق، إضافة إلى تطويع المُستلب (بفتح اللام)، والسيطرة على موارده واستنزافها وتوجيهها لخدمة مصالح المُستلب (بكسر اللام). ويتضمن الاستلاب، بالإضافة إلى القضايا المادية، القضايا الحقوقية والمبدئية والمعنوية والحضارية، وتغريب الإنسان. ويؤكد تزامن مرور التقرير مر الكرام على موضوع التغريب³¹، مع التركيز على النواحي المادية للتنمية، على جزئية المنظور الذي ينطلق منه. ومما يعزز منهج التقرير هذا اكتشافه برصد تبعات التحولات العميقة التي يشهدها العالم، الآن، بجزئية لا تتناسب مع خطورتها، كقيام منظمة التجارة العالمية في ظل التفاوت القائم بين المركز والمحيط، والعولمة، وثورة الاتصالات، وتأثيراتها السلبية والإيجابية على وضع الإنسان ومستقبله في العالم، وبخاصة على الفقراء منهم³². يقول إسماعيل صبري عبد الله في مناقشته لمنظمة التجارة الدولية:

"... نحن بصدد قانون يحكم المعاملات الدولية في السلع والخدمات والأموال (الغات 1994). ومن العسير للغاية على أية دولة مهما كبر حجمها أو ثقلها الاقتصادي أن تخرج عليه دون خسارة فادحة. وبالإضافة إلى هذا "الدستور" تعد منظمة التجارة العالمية مشروع قانون دولي للاستثمار الأجنبي، وتطرح للمناقشة فكرة قانون دولي للعمل. وإلى جانب هذه السلطة التشريعية التي تمارسها المنظمة توجد لها سلطة قضائية للفصل في المنازعات المتعلقة بتنفيذ إتفاقيات الغات 1994.... كما أنها تحتكر أعمال التحكيم لأنه إجباري بنص الاتفاقية. وأخيراً لديها شرطة إذ تنص الاتفاقية أن على لجان فحص الأداء والالتزام بأحكامها أن تفتش في شؤون كل عضو في المنظمة مرة كل خمس سنوات"³³

28. التقرير، صفحة 42.

29. التقرير صفحة 2.

30. راجع الملاحظة حول تجاهل الولايات المتحدة الأمريكية لمجلس الأمن الدولي (ملاحظة رقم 5).

31. أنظر التقرير، إطار رقم 4.9 صفحة 76، على سبيل المثال.

32. التقرير، إطار 3.7 صفحة 62.

33. عبد الله، إسماعيل صبري، العرب والعولمة والاقتصاد والتنمية العربية [العرب والكوكبة]، في أسامه الخولي، العرب والعولمة، مصدر سبق ذكره صفحة 365.

في ظل هذا الواقع، يصبح تركيز التقرير على الاستهلاك المنفلت، دون إيلاء اهتمام كافٍ للمشكلات التي أشرت إليها أعلاه، موضع تساؤل. فالاستهلاك المنفلت مشكلة حقيقية تتفاقم باستمرار من ناحية، وهي تملك، من الناحية الثانية، الانتظار أمام ضغط مشكلات الاحتلال وهيمنة الاحتكارات الدولية، وتجاهلها لقرارات الأمم المتحدة المتصلة بالتنمية المستدامة. وهي ظاهرة للخلل العالمي في الأداء التنموي، وهي هامة، ولكنها ليست حقيقة جديدة غير واضحة التبعات، ولا تحنل سلم أولويات التنمية العالمي. هذا من ناحية. ومن الناحية الثانية، يصعب ولوج القرن القادم، ونحن غير مهينين لما سيكون عليه وضع الإنسان في ظل التحولات العالمية الجديدة. والتغافل عن هذه التحولات، أو تناولها تناولاً جزئياً، أو تناول ظواهرها دون الكشف عن أسبابها وآلياتها، ودينامياتها، وتبعاتها، توطئة لتوفير الحلول المناسبة لمشكلاتها في موعدها، سوف يفاقم التبعات المترتبة على الإهمال، وسوف نصبح موضع اتهام الأجيال القادمة لنا، بأننا، بتغافلنا عن هذه الحالة، قد حولناها إلى مشكلة، ولم نضع الحلول المناسبة لها، وسلبناهم بذلك بعض حقوقهم قبل أن يولدوا.

لهذه الأسباب لا بد من الحرص، ونحن نناقش وننتقد ونحلل تقارير التنمية البشرية التي يصدرها البرنامج. فهي لا تشكل حكماً علمياً مطلقاً على الوضع التنموي في أية بقعة في العالم، ولا هي صورة حقيقية لواقع الإنسان فيه، ولا هي بمخطط للمستقبل، ولا هي بقرآن لا يأتيه الباطل من أية جهة، ولكنها تقارير عن حالة ماضوية، ترصد رسداً جزئياً، وانقائياً، وبذكاء، واقعاً مضى عليه زمن محدود. فهي تكشف بعض أوجه المشكلات التي تواجه العالم، وتلفت النظر إلى المخاطر القائمة فيه، وتعمل على زيادة تنبيهه للمخاطر القادمة. وباختصار، هي تبصير للإنسان ببعض مشكلاته، ومساعدة له على التخطيط والسير للمستقبل بأمن وأمان نسبي.

من الواضح، بل من المؤكد، أن مفهوم التنمية البشرية المستدامة سوف يخضع لعملية إعادة إنتاج باستمرار في ضوء التطورات السريعة الجارية في العالم. فمواكبة التطورات المتعددة والمختلفة في المجتمع تستدعي تفكيك المفاهيم القائمة وإعادة تركيبها وشحنها بدينامية قادرة على اللحاق بالتغير الجاري، وذلك لمواجهة التحدي القائم الآن، والتحدي الذي تخبئه الأيام للأجيال القادمة. وحتى يأتي السعي الذي يقوم به البرنامج بنتائج إيجابية، من المناسب أن تبذل جهود متواصلة لتحسين بنية دليل التنمية البشرية، وأن تبذل جهود حقيقية لبناء دليل وطني لكل قطر يأخذ في اعتباره أوضاعه الخاصة. وغني عن القول، أن ذلك لا يعني أية مواجهة مع القيم المستقرة في المجتمع، بل بالعكس من ذلك، فإن المطلوب هو التجاوب معها واستلهاها. ويبقى دور الأقطار النامية هام في مناقشة التقرير السنوي، وفي نقده وفي إدخال تحسينات عليه، بالإضافة إلى سعيها المستمر لتطوير دليلها الخاص.

وهنا أجد من المناسب اقتراح إطار نظري لرصد التنمية وتحفيزها. ويدعو الإطار المقترح إلى تجميع الدول المتعددة في وحدات إقليمية تنظمها مصالح مشتركة كالجوار والتوافق في ظروف معينة. ومن شأن تقسيم كهذا أن يساعد القطر الواحد في الوحدة الإقليمية على النظر إلى واقعه التنموي ضمن المصالح المشتركة للوحدة، وأن يساعد على النظر إلى واقعه التنموي مقارنة بواقع الوحدات الأخرى التنموية. وأقترح، أيضاً، أن يتم اتفاق بين أقطار كل وحدة على عناصر مكونات دليل تنمية خاص بالوحدة، بالإضافة إلى صوغ دليل قومي خاص بكل قطر.

ومن شأن ذلك التخفيف من درجة التعميم والتنميط التي يحفل بها التقرير، والانتقال إلى درجة أعلى وأدق من المفصلة والرصد التنمويين. ولا يعني ذلك إلغاء استخدام الدليل الذي طوره البرنامج، ولكنه يعني الاستفادة من هذا الترتيب للانتقال من رصد الظواهر إلى الكشف عن الأسباب ومعالجتها.

ورغم الخلافات السياسية وغيرها التي يحفل بها العالم العربي، إلا أن ظروف أقطاره السياسية، ومصالحها الاقتصادية والحاجة للتكامل، ناهيك عن الجوار الجغرافي والنسيج التاريخي والثقافي والنفسي الذي يجمعها؛ يسوغ اعتبارها مثلاً لوحدة تنموية واحدة. وتسوغ، في الوقت ذاته، إصدار تقارير مفردة ترصد الحالة التنموية لكل قطر عربي، يقوم على قواعد متفق عليها بينها؛ وبناء دليل عربي متفق على عناصره وأوزانها، يتم اعتماده من أجل إصدار تقرير دوري جامع يرصد حالة التنمية في العالم العربي.

كان هدفي من طرح التساؤلات التي بينتها في الورقة، هو الكشف عن الوضع القلق والهش الذي يعيشه العالم، وتحسس التحدي الذي تواجهه البشرية وهي تسعى إلى إحداث تنمية بشرية مستدامة. وفضلاً عن ذلك

يبقى هدفي هو تبيان الحاجة إلى ضرورة مداومة البحث والتحليل للخروج بدليل للتنمية البشرية يكون أكثر استجابة للواقع التنموي، وإلى الحاجة إلى بناء دليل تنمية محلي لكل بلد يعكس خصوصيته التنموية، ويسمح بالمقارنة الدورية فيه. ومن المهم في هذه الحالة التفكير في تطوير منهجيات جديدة للبحث؛ أقول منهجيات وليس منهجية واحدة، لاختلاف البحث في الأوضاع التنموية في البلدان المتقدمة عن البحث في أوضاع بلدان العالم الثالث. ورغم الحديث عن الاستعانة بمؤشرات أخرى مساعدة لدليل التنمية البشرية، لرسم صورة أوضح للواقع التنموي، إلا أن ذلك يعزز القول بأن هناك الكثير الذي يترتب إنجازه في هذا المجال، حتى يكتسب البرنامج الصدقية الكافية.

أني أتمن عالياً دور التقرير في الكشف عن الواقع التنموي في العالم. وأتمن الدور الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقويم الخلل القائم في العملية التنموية فيه. وأتمنى أن يطور البرنامج أداءه ليذهب إلى أبعد من مجرد تقديم المعونة للمحتاجين من ناحية؛ والانتقال، من الناحية الثانية، إلى التعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى، وفي مقدمتها مؤسسات الأمم المتحدة، لاستئصال أسباب الاستلاب في العالم، ووقف المستلبين (بكسر اللام)، دولاً، وجماعات، وأفراداً عن الاستمرار في استلابهم للفقراء والمضطهدين والمحرومين.

مراجعة أولية لتقرير التنمية البشرية لعام 1998

أيلين كتاب*

مقدمة:

ساد الاعتقاد في المنظور التنموي التحديثي بأن النمو الاقتصادي والتنمية هما اصطلاحان مختلفان ولكن بمعنى واحد. ويعتبران مترادفين في جوهرهما على أساس أن النمو الاقتصادي هو العامل الأساسي للتنمية ولا بد للنمو وأن يحدث تنمية على مستوى المجتمع مهما كانت الظروف.34

بين تقرير التنمية البشرية لعام 1996 في نقاشه لإشكالية العلاقة المعقدة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، أن العلاقة ليست علاقة ميكانيكية أو تلقائية. فالتفرقة بينهما ترتبط بالتلقائية والتدخل في تحقيقهما. النمو تلقائي، ولكي يتحول إلى تأثيرات ونتائج إيجابية على المجتمع عامة لا بد من بلورة سياسات تدخلية موجهة. فالتنمية البشرية تستلزم التدخل والتوجيه من قبل الدولة التي تمتلك القدرة على أن تنمي المجتمع اقتصادياً بشكل خاص، وتكون مسؤولة عن مدى نجاح تدخلها هذا أو فشله بكيفية استعمالها لإمكاناتها المادية والبشرية. فبالرغم من ما بين التقرير من مؤشرات إحصائية واضحة للنمو الاقتصادي على مستوى بعض البلدان في العالم، إلا أنه وضح أيضاً أن هذا النمو لم يتبعه تنمية جميع فئات المجتمع في جميع مناطق العالم وأن الفجوة بين الأغنياء والفقراء توسعت بسبب غياب سياسات تدخلية قادرة على تقوية وتمكين الفئات الاجتماعية المهمشة من الفقراء عامة والنساء خاصة.35

كانت هنالك محاولة لنقاش الأسباب التي كسرت العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية إلا أن النقاش اقتصر على ملاحظات سطحية لم تدخل في جوهر التناقض الذي شكله النظام الاقتصادي العالمي والمؤسسات الدولية بعلاقتها غير المتكافئة مع الدول النامية. ولكن بالرغم من هذا، فالتقرير عكس إشكالية عدم التوازن العالمي معبراً عن تفاؤل حذر حول ما يحمل المستقبل وعن قلق وتخوف مما يحمل الوضع الحالي من فجوات اقتصادية يمكن أن تتحول في أبعادها من عدم مساواة إلى فقدان لمضامين الإنسانية.

بالنسبة لتقرير التنمية البشرية لعام 1998، فقد أكد على بعض المفاهيم والتحليل الذي سبق من خلال تحليله لأبعاد الاستهلاك وتأثيراته على التنمية البشرية. فالتقرير المذكور ركز على موضوع أساسي هو "استهلاك السلع والخدمات وتأثيرها وعلاقتها بالتنمية البشرية". فبحث عن الكيفية التي يمكن من خلالها أن يؤدي الاستهلاك إلى تعزيز التقدم البشري أو إلى تراجع مثله مثل النمو الاقتصادي. ومع أن التقرير يعكس بشكل عام زيادة في نسب الاستهلاك، وتقدم في مستوى المعيشة في بلدان كثيرة في العالم، إلا أنه يكشف أيضاً عن الوجه الآخر للاستهلاك وتأثيراته السلبية. فمثلاً "يفتقر بليون شخص في بعض البلدان لفرصة حقيقية للاستهلاك على نحو يتيح إشباع حاجاتهم الأساسية".36

جاء هذا التقرير عام 1998 ليتحدث عن الفقر وسط الوفرة الاستهلاكية، مما يوضح أن تطبيق مفهوم التنمية البشرية لم يستطع إخراج بعض المجتمعات خاصة في الدول النامية من بؤس الفقر والحرمان بحيث يتم توزيع الثروات المادية بأكثر عدالة وإنصاف. يظهر التقرير أن ستة وثمانين في المائة من المبالغ التي تنفق على الاستهلاك الشخصي ينفقها عشرون في المائة فقط من سكان العالم. وبالتالي، هنالك أهمية بالغة في تحليل الأسباب التي تحول دون ارتقاء وتنمية المجتمعات بشكل أكثر توازناً. فالسؤال الأساسي هو ما إذا كان بالإمكان إعادة العلاقة الإيجابية بين الاستهلاك والتنمية البشرية حتى تكون قابلة لتوسيع قدرات الناس. فكما تم توضيحه في التقرير فإن الاستهلاك يمكن أن يؤدي إلى تنمية بشرية إذا استطاع أن يتسم بالإنصاف،

* مديرة برنامج دراسات المرأة - جامعة بيرزيت

34. حسين فتح الله سعد، التنمية المستقلة والمتطلبات والاستراتيجيات والنتائج. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

35. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 1996. الولايات المتحدة، 1996.

36. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 1998

ويؤمن الحاجات الأساسية للجميع بدون تمييز، ويقوي القدرات البشرية، ويكون مسؤولة جماعية حتى لا يهدد رفاه الآخرين، ولا يحدد خيارات الأجيال القادمة. هل يمكن تحقيق جميع هذه الأهداف في ظروف عالمية يسودها التمايز والتناقض بين عملية الإنتاج وأنماط الاستهلاك؟ إن إنتاج الدول لما لا تستهلك، واستهلاكها لما لا تنتج يعمق عدم التكافؤ والتوازن بين الدول المتقدمة صناعياً والدول النامية مما يزيد من التبعية الاقتصادية من جانب ويقلص الفرص المتاحة أمام الفئات الاجتماعية المهمشة على أساس الطبقة والنوع الاجتماعي.

النظام الاقتصادي العالمي: تبعية وهيمنة

نتيجة لسياسة التكيف الهيكلي الذي اعتمده البنك الدولي في الثمانينات لتخفيف ديون العالم الثالث، حدثت تغييرات في السياسات الاقتصادية من أهمها تخفيف قبضة الدولة على الاقتصاد، وتقييد حقوق العمال، وخفض الدعم الحكومي للسلع الأساسية، وتقليص دور القطاع العام إضافة إلى خصخصة الخدمات العامة وتقليص الاتفاق الحكومي في مجالات الخدمات الاجتماعية والتعليم والصحة. نتج عن هذا كله زيادة في التمايز بين الفقراء والأغنياء سواء كان ذلك على المستوى العالمي أو على مستوى كل بلد على حدة. 37 يعني هذا أن المجتمعات فقدت فرصة التدخل والتوجيه من الدول وبالتالي أصبح النمو بحكمة تلقائياً لا يؤدي إلى تغييرات جذرية. يضاف إلى هذا أن العولمة في التسعينيات، والتي دمجت وربطت بأحكام تطور الدول الصناعية بشروط بؤس شعوب الدول النامية، عمقت التمايزات البنوية وإفراز إشكاليات جذرية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ففي مضمون العولمة هنالك عمليات اقتصادية واضحة تم إنجازها مثل دمج التجارة والاستثمار والأسواق المالية. واستطاعت، بالإضافة إلى ذلك، دمج أسواق الاستهلاك مما إفراز عملياً أبعاداً اجتماعية واقتصادية وثقافية في جميع أنحاء العالم النامي. إن الدمج المفروض من قبل الدول الصناعية الرأسمالية قلص من ناحية اقتصادية الفرص والخيارات لتطور بني إنتاجية ملائمة تتسجم مع متطلبات المجتمعات المحلية. وعلى المستوى الاجتماعي والثقافي فإن توحيد أنماط الاستهلاك عبر القوميات في إطار العولمة مما من داخلها الخصوصية الإقليمية القومية والحضارية، ووسع

الفجوة الطبقة بين الأغنياء والفقراء. وبالتالي، تقلصت فرصة الحراك الاجتماعي وتوسيع الاستهلاك، مما عكس نفسه على تمايزات بين الرجال والنساء فأصبحت النساء في موقع أكثر هامشية ودونية.

هذا التمايز والاعترا ب انعكس أيضاً على المستوى المفاهيمي والفكري في فهم وتحليل اصطلاحات ومفاهيم أساسية تتعلق بالتنمية والاستهلاك. فمثلاً، مفهوم "الأساسي" أو "الضروري" أخذ أبعاداً مختلفة في كل بلد على حدة في ظل الاندماج والتكيف مع الأسواق الاستهلاكية العالمية. فالتمايز بين هذه المفاهيم وبين الضروري والمترف أصبح يسوده الغموض وخصوصاً في مضمون الدعاية التجارية العالمية مما زاد من أعباء الأسرة المعيشية وفرض عليها الدخول في عجلة التسليف الاستهلاكي، الأمر الذي قلص من فرص التوفير والادخار والاستثمار. وقد بين التقرير في دراسة حول الأسرة المعيشية في أمريكا أن الدخل الضروري لسد التوقعات الاستهلاكية تضاعف ما بين عام 1986 و 1994، مما يعكس، أولاً، توسع مفهوم الحاجات الأساسية لتشمل حاجات كانت بالسابق تصنف "كماليات"، وثانياً، تعكس الضغوطات الاستهلاكية التي فرضت نفسها على المجتمع عامة والأسرة خاصة. فبحكم تباين الثقافة والحضارة للبلدين، فلا يوجد هنالك تعريف موحد لمفهوم الحاجات الأساسية، وبالتالي يتسع أو يضيق هذا المفهوم تبعاً لمستوى التطور الاقتصادي والتكنولوجي. وهنا يصبح قياس مفهوم التنمية المعتمد على إشباع الحاجات الأساسية بحاجة إلى تحليل وفهم للتمايزات الثقافية ومستوى تطور النظام الاقتصادي – الاجتماعي.

الفقر وسط الوفرة الاستهلاكية

يوضح التقرير في مقدمته أن مصاريف الاستهلاك العالمي في قطاعية الخاص والعام توسعت لتبلغ 24 تريليون دولار، وهذا ضعف ما بلغ في عام 1997. وأضاف أن فوائد وتأثير هذا النمو في الاستهلاك كانت

37. إيلين كتاب وآخرون، "الاستثمار في نصف السكان، مراجعة نقدية لحظة البنك الدولي "المساعدات الطارئة للمناطق المحتلة"، في النوع والسياسات العامة، ورقة عمل رقم 2، تموز 1996، برنامج دراسات المرأة – جامعة بيرزيت.

إيجابية على كثير من الناس عامة من حيث قدرته على رفع مستوى المعيشة. فمثلاً يستهلك الناس الآن من الطعام والطاقة والتعليم والتنقل والاتصال والترفيه أكثر من ما مضى ويعيشون عمراً أطول وينعمون بحرية شخصية أكبر بسبب تحسين إمكانية الحصول على خدمات صحية وتعليمية وموارد الإنتاج والتكنولوجيا. ولكن السؤال المهم هو علاقة هذه الفوائد في التنمية البشرية. وكما أسلفنا سابقاً، فإن الاستهلاك هو أداة أساسية للتنمية إلا أن العلاقة غير تلقائية. فيمكن للاستهلاك أن يؤدي إلى تنمية بشرية إذا توفرت شروط معينة منها توسيع قدرات الناس بحيث يُغني حياتهم بدون أن يهدد رفاه وسعادة الآخرين، وبالتحديد الأجيال القادمة، أو يتسم بالإنصاف، وبالتالي يؤمن الحاجات الأساسية للجميع بدون تميز، ويتسم بالاستدامة لكي لا يهدد خيارات الأجيال القادمة. هل يمكن القول أن واقع العالم الصناعي والنامي يتميز بهذه الخصائص وأن وفرة الاستهلاك استطاعت أن توفر المستوى المنطقي من سلع وخدمات لتشبع الحاجات الضرورية لجميع فئات المجتمع. الإجابة هي بالتأكيد بالنفي لأن التقرير يطرح إحصائيات عكسية تبين أن هنالك زيادة لظاهرة الفقر في الدول الصناعية والنامية ولكن تختلف في حداثتها وعمقها. فمثلاً، يظهر التقرير أن أغنى دول العالم فيها أكثر من 100 مليون شخص دخلهم تحت خط الفقر، 37 مليون عاطلون عن العمل، 100 مليون بلا مأوى، وحوالي 200 مليون يقل متوسط العمر المتوقع بالنسبة لهم عن 60 عاماً.

إن تلك الأعداد مرتفعة جداً وسط الوفرة المادية التي وصلتها الدول الصناعية والإشكالية هي في طبيعة أنماط الاستهلاك التي تقف عائناً أمام توزيع التقدم بشكل أكثر توازناً، وتوسع التمايز بين الشمال والجنوب والأغنياء والفقراء. إن أنماط الاستهلاك التي تم تطبيقها في أنحاء العالم، وبالتحديد في الدول الصناعية، قد عكست نفسها سلبياً على الدول النامية، حيث أن فقراء هذه الدول يتحملون الأعباء والعواقب البشرية الفادحة للاستهلاك غير المتساوي. فالتفاوت في فرص الاستهلاك قد أبعد أكثر من بليون شخص عن إشباع حاجاتهم الاستهلاكية. فهذا النمو غير المخطط يفرض ضغطاً على البيئة ويضاعف المخاطر التي يتعرض لها المستهلكون. ففي هذه الظروف، نرى أن الفقراء هم أقل قدرة على حماية أنفسهم من التلوث ومن استنزاف المواد البشرية الطبيعية. وحسب تقرير التنمية البشرية 1998 فإنه من بين 4.4 بليون نسمة في البلدان النامية، يعيش ثلاثة أخماس هؤلاء بدون مرافق للصرف الصحي، ويعيش الثلث بدون مياه مأمونه للشرب، ويفتقر الربع إلى الإسكان اللائق، ويعيش الخمس بدون إمكانية الحصول على خدمات صحية، ولا يصل خمس الأطفال إلى الصف الخامس في المدارس. كل هذا يؤكد على أن الفقراء غير قادرين على أن يستهلكوا ما يكفي لإشباع أبسط الحاجات الأساسية، وهذا وضع مشين للغاية، وخصوصاً في هذا الوفرة من الاستهلاك.

نستنتج من هذا كله أن عجلة التنمية في الدول النامية بمفهومها الشامل والمستديم ضمن إطار العولمة وقوانين التبعية والاستهلاك غير المتساوي تدفع بتغيير معاكس للتقدم البشري والرفاه وتفقد هذه الدول القدرة الواقعية للتحكم بنتائج النمو الاقتصادي أو زيادة الاستهلاك لتحقيق التنمية المستدامة.

الفقر وسط المحدودية الاستهلاكية

اتجاهات استهلاكية في الأراضي الفلسطينية

إذا قمنا باعتماد منهجية التحليل لتقرير التنمية البشرية عام 1998 فلسطينياً فإننا نستخلص أن فلسطين مثل بقية الدول النامية تفقد القدرة والفرصة الحقيقية لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك لخصوصية ظرفها السياسي والذي يمثل بسيادة منقوصة وتبعية محكمة لإسرائيل وحالة من عدم الاستقرار، بالإضافة إلى أنماط الاستهلاك غير المتساوية والتي تفرغ الإنسان من إنسانيته.

إن هذه الظروف والمقومات تعكس صعوبة أيضاً في التخطيط المستقبلي لتطور الاقتصاد الفلسطيني. فهناك عوامل خارجية مختلفة تتحكم فيه مثل الأردن، إسرائيل والمساعدات الخارجية التي اعتمدت السلطة الفلسطينية عليها في المرحلة الحالية، وكلها تزيد من تعقيد ظروف فلسطين وتجعل من التنبؤ والتخطيط عملية صعبة ومستحيلة في بعض الأحيان.

مع أن الوضع السياسي والاقتصادي يسوده التعقيد والإرباك إلا أن نتائج مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الذي أجرته دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية لعامي 1996 و 1997 منحت الفرصة لإلقاء الضوء على أنماط الاستهلاك للأسر على مختلف المستويات المعيشية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويمكن أن تؤدي إلى قراءة أولية لطبيعة وحجم إشكالية الاستهلاك وعلاقته بالتنمية البشرية. بلغ متوسط الاتفاق الشهري للأسرة

المؤلفة من سبعة أشخاص في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال 1997 حوالي 750 دولار. وحسب المسوحات للسنتين المذكورتين، فإن هناك فرصة للمقارنة ودراسة التكيف الأسري في ظروف انخفاض متوسط الدخل. فمثلاً، واصل الإنفاق الأسرى الانخفاض خلال عام 1997، إذ إن المصروفات الحقيقية للأسرة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة انخفضت من متوسط شهري قوامه حوالي 828 دولار في العام 1996 إلى 750 دولار في العام 1997 ويمثل انخفاضاً بنسبة 9.4%. إن مقارنة هذه المتوسطات الشهرية لعام 1996، 1997 تظهر انخفاضاً بنسبة 7% من المصروفات الأساسية و 15% من المصروفات الثانوية، الأمر الذي يعكس تكيف المستهلك مع مستويات الدخل المتدنية خلال هذه الفترة. 38. ولتوضيحه بشكل ملموس أود الاستناد إلى نتائج تقرير الفقر الوطني لعام 1998.

تبين أن الفقراء يشكلون (22.5%) من السكان في الأراضي الفلسطينية ويستهلكون فقط 9% من السلع والخدمات. أما نسبة ما يستهلكه غير الفقراء فهو (90.9%) من السلع والخدمات مع أنهم يمثلون (77.4%) من السكان. ففي الضفة الغربية (بما فيها القدس) تمثل نسبة الفقراء (15.6%) بينما لا يستهلكون أكثر من 6% من حجم الاستهلاك، بينما تصل فئة غير الفقراء إلى (94%) من حجم الاستهلاك، مع أنهم يمثلون (84.4%) من سكان الضفة الغربية. أما في قطاع غزة فبلغت نسبة استهلاك الفقراء (19.3%) مع أنهم يمثلون نسبة (38.2%) من القوة الاستهلاكية، في حين بلغت نسبة غير الفقراء (61.8%) ونسبة ما يستهلكونه هو (80.7%) من الاستهلاك الكلي. وبالتالي، يمكن القول أن معدل استهلاك الفقير لعام 1997 هو ثلث غير الفقير، وأن حصة الطعام من ميزانية المستهلك هي عالية بالمقارنة مع سلع وخدمات أخرى. فكانت نسبته (47.7%) من ميزانية الفقير و (27.4%) من ميزانية المستهلك غير الفقير ومقارنة بالدول الغنية فإن الطعام لا يزيد عن 20% كمعدل من نسبة الاستهلاك. 39.

أما بالنسبة للحاجات الأخرى فتحتل حصة المسكن (23.2%) والمواصلات (10.4%) والكساء (7.9%) وهي تشكل أعلى النسب من ميزانية المستهلك الشهرية. أما بالنسبة لمعدلات الاستهلاك الأخرى العناية الشخصية بلغت (2.0%) والثقافة (2.4%) والتعليم (2.9%) والرعاية الطبية (3.9%). فإنفاق الفرد غير الفقير على الرعاية الطبية يعادل أربعة أضعاف حصة إنفاق الفرد الفقير، أما التعليم فيشكل نسبة (2.3%) للفقراء و (2.9%) لغير الفقراء. 40.

هناك فروقات بين الضفة الغربية وبين قطاع غزة وخاصة في معدلات الاستهلاك على مجموعات الطعام. فمعدل استهلاك الفقير من الطعام في الضفة يزيد عن مثيله في قطاع غزة بنسبة (72%) أما معدل استهلاك غير الفقير فيزيد بنسبة (73%) عن مثيله في غزة، ويرجع هذا إلى ارتفاع مستوى المعيشة في الضفة عنه في القطاع. 41.

هذه الأرقام أولاً تشير إلى أنه لا يوجد لدى الشعب الفلسطيني أية وفرة في الاستهلاك مثل الدول الغنية. وبالتالي، فالفقراء الذين يشكلون (22.5%) من السكان لا يستطيعون سد احتياجاتهم الأساسية. فكلما زادت الأسعار للسلع الاستهلاكية انخفضت نسبة الإنفاق والاستهلاك أولاً من السلع الثانوية حتى تمتد لتؤثر حتى على نوعية وحجم الاستهلاك الأساسي. ففي هذا الظرف كيف يمكن لهذه الفئات من أن تقوم بأية تنمية بشرية في ظل ظروف ضائقة اقتصادية تفرض عليهم تخفيضاً جبرياً في نسب الاستهلاك الأساسي والثانوي في نطاق تبعية اقتصادية محكمة للاقتصاد الإسرائيلي الذي يتحكم بجميع جوانب العملية الاقتصادية وبشروط التنمية المستدامة. فعدم الاستقرار الأمني والسياسي، بالإضافة إلى المعوقات اليومية التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني، تجعل من المستحيل زيادة الاستهلاك الموجه وتحسين المستوى المعيشي. فخصوصية فلسطين الراححة تحت احتلال استيطاني - كولونيالي تزيد من شروط البؤس والمعاناة

38. المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة، "الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة"، نيسان 1998.

39. الفريق الوطني لمكافحة الفقر، "فلسطين، تقرير الفقر 1998"، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 1998.

40. نفس المصدر السابق

41. نفس المصدر السابق

في الدول النامية وتصبح التحديات للتنمية مستدامة أعلى من قدرة الشعب على التعامل معها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السلطة الفلسطينية عاجزة عن التعامل معها وذلك لأولوياتها السياسية التي تصب في إرساء المشروع السياسي المرحلي في تطبيق الاتفاقيات السلمية المبرمة بينها وبين إسرائيل.

النوع الاجتماعي والتنمية البشرية

يوضح التقرير انه طرأ تطور ملحوظ على المجتمعات في الأعوام الثلاثين الماضية بالنسبة لتوزيع فوائد التنمية بين الرجال والنساء، حيث أن الفجوات القائمة على النوع الاجتماعي في التعليم والصحة قد تقلصت ونسبة العمر المتوقعة بالنسبة للنساء قد زادت، ونسبة التحاق البنات في المدارس أيضاً زادت بشكل ملحوظ. ولكن بالرغم من هذه التغييرات فالمرأة مازالت تعاني على مستويات مختلفة من جراء عملية التنمية المحدودة الأفق في بعدها الاجتماعي. فهي تعاني من كونها امرأة فقيرة في آن واحد. إن النساء والأطفال هم أكثر عرضة وأقل قدرة على حماية أنفسهم من نتائج الاستهلاك غير العادلة. فالنساء والأطفال هم الذين يقضون معظم الوقت في المطابخ التي ينبعث منها الدخان ويعانون من عواقبها. كما أن الأدوار الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في البلدان النامية تعرضها لطائفة واسعة من المخاطر البيئية، فمثلاً تتعرض النساء في الريف للأسمدة والمبيدات السامة، وفي المدينة تتعرض إلى مواد كيميائية خطيرة قابلة للاشتعال في الصناعات الصغيرة دون وجود وقاية كاملة.

ومن ناحية أخرى، يشير التقرير أنه بالرغم من توسع الممارسة الديمقراطية في العالم، فما زالت النساء لا تتمتع بالفرص المتساوية مثل الرجال للمشاركة في الحياة العامة. ففي قطاع المديرين تمثل النساء فقط نسبة 3/1 من المديرين، 12% من مقاعد البرلمان، 7% من المناصب الوزارية في العالم. وهذا يعني أنه، بالإضافة إلى التمايز في أنماط الاستهلاك على مستوى الحاجات الأساسية بين الفقراء والأغنياء، فإنه من المفيد الإشارة هنا إلى أن التعليم أو الرعاية الصحية أو المشاركة السياسية هي حقوق وتتطلب توفير بنية تحتية ونظم ديمقراطية سياسية، وهذه الإحصائيات لا تدل على احترام فعلي لهذه الحقوق. فهناك شعارات مطروحة حول هذه الأمور ولكن تنقذ إلى سياسات عملية يمكن تطبيقها، وهذه قضية إشكالية طرحها بعض الباحثين المحليين في إطار مفهوم التنمية البشرية. فمثلاً، إشكالية تحويل مفهوم التنمية البشرية إلى سياسات محددة تصطدم في الغالب بمعوقات بنوية أو تشكليه اجتماعية - اقتصادية - سياسية تكون مسؤولة عن تحديد الإمكانيات والفرص للأفراد، وفي الغالب لا تكون متساوية منذ انطلاقتها. وبالإضافة إلى هذا، فإن دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس GDI، والذي يعبر عن التفاوت في الإنجاز البشري بين المرأة والرجل، يبين أن مستويات التنمية البشرية للمرأة أقل من مستويات التنمية للرجل في كل بلد من البلدان.

ويرتبط بدليل التنمية هذا "مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس" والذي يعبر عن مستوى الفرص المتاحة للمرأة للمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية. وتنصدر البلدان حسب مقاييس التمكين السويد، حيث تشغل النساء 40% من مقاعد البرلمان وتشكل 64% من القوة العاملة في مجالات مهنية وفنية. أما في أمريكا والتي تحتل المرتبة الحادية عشر فلا تشغل النساء سوى 11% من مقاعد الكونغرس ويشكلن 53% من القوة العاملة في مجالات فنية ومهنية. وفي بعض البلدان النامية تكون هذه المقاييس أعلى من الدول الصناعية لما تعطي من أهمية لقضية مساواة المرأة في المجتمع مثل كوبا وكوستاريكا، حيث تعتبر أعلى من فرنسا وإسرائيل، أو الصين والمكسيك حيث تعتبر أعلى من اليابان.

أما بالنسبة لمعدل الوقت المبذول في العمل - بأجر أو بدون أجر - فيبين التقرير أن النساء يصرفن وقتاً أكثر في العمل من الرجال حتى في الدول الصناعية فمثلاً، تصرف المرأة 53% من وقتها بالعمل في الدول النامية و 51% في الدول الصناعية. أما التمايز الحاد فهو في قطاع النساء الريفيات، فنسبة العمل في الزراعة تفوق في كثير من البلدان عمل الرجل. ولكن الإشكالية تكمن هنا في أن عمل المرأة في الزراعة يعتبر هامشياً مقارنة في العمل في قطاعات أخرى ويعتبر امتداداً لعملها المنزلي.

هذه القضايا هي مؤشرات واضحة حول استمرارية التمايز بين الرجال والنساء، حيث لم تستطع السياسات التنموية المتنوعة تقليص الفجوة بين الرجال والنساء بالرغم من التحسن الملموس الذي طرأ على أوضاع المجتمعات في الثلاثين عاماً الماضية.

ومن هنا يمكن أن نستنتج أنه من المؤكد أن النمو الاقتصادي ليس الشرط الوحيد في دعم التنمية البشرية. فإذا فقد المجتمع المقومات الأخرى، من نظام حكم يتسم بالديمقراطية ويخدم حقوق الإنسان ويفعل ويدعم مؤسسات المجتمع العامة، فإن التنمية البشرية تصبح مستحيلة فاقدة للتوجه والمضمون وتصبح التنمية مقصورة على فئة من المجتمع وليس على كل المجتمع.

ما العمل؟

إزاء هذه الظروف القاسية التي يعيشها الفقراء عامة والنساء خاصة في البلدان المختلفة فإن التقرير يطرح آليات يقال إنها قادرة على حل الإشكاليات المختلفة التي يسببها الاستهلاك غير المتساوي، فيتم تحديد أجندة عمل تعبر عن مواقف مختلفة، أولهما حول موقف وخيار الدول النامية المستقبلية في التنمية، حيث بإمكان هذه الدول، حسب ما يقال، أن تكرر عمليات التصنيع والنمو الحر مكرره بذلك الأنماط غير العادلة والتي تترك إرثاً من التلوث، أو بإمكانها أن تقفز إلى أنماط نمو مواتية للبيئة ومصلحة الفقراء. وإذا كان الموقف الأخير هو الخيار الاستراتيجي فيلزم أخذ خطوات مختلفة لا تعتمد على زيادة الاستهلاك أو الحد منه بقدر ما تعتمد على تغيير نمط الاستهلاك، بحيث يكون أكثر توازناً أو تساوياً لسد حاجات أساسية للفئات المهمشة والمستبعدة اجتماعياً.

ولا بد الإشارة هنا إلى أن هذا الخيار الاستراتيجي غير مطروح بشكل واقعي في جميع البلدان النامية نظراً لطبيعة أنظمة الحكم السلطوية والتي لا تتيح أي مجال للديمقراطية وتطبيق والحريات المختلفة واحترام حقوق الإنسان، والتي تشكل جوهر عملية التنمية البشرية. بالإضافة إلى أن هذه المجتمعات ارتبطت تاريخياً بشكل عضوي مع النظام الاقتصادي العالمي والذي لا يمنح الفرصة لفك الارتباط. فمن هنا اكرر ما قاله باحثون آخرون في مجال التنمية البشرية بأن إحدى إشكاليات مفهوم التنمية البشرية المستدامة هو الغموض وبالأخص في قدرته الإرشادية في مجال التخطيط ورسم السياسات على درجة من الواقعية. 42 فمثلاً، عبر التقرير عن خطوات أو تدابير مختلفة يجب الأخذ بها لئتم تطبيق التنمية البشرية المستدامة. وهذه التدابير في منظور علمي تعبر عن فكر مثالي أو رومانسي في واقع يستحيل تطبيقه للأسباب التي تم ذكرها سابقاً. فحقيقة أنه لا توجد علاقة تكافؤ وتساو بين الشمال والجنوب وبين الأغنياء والفقراء هي بحد ذاتها عائق أمام تحقيق أي تغيير جذري يصيب طبيعة وجوهر النظام الاقتصادي العالمي وشروط استمراريته وهيمنته فمثلاً، يتم التركيز على التحول إلى أنماط استهلاكية أكثر استدامة تقلل من الضرر البيئي حتى تحقق التنمية المستدامة. ويتحدث أيضاً عن حماية وتعزيز حق المستهلكين في الحصول على السلع الاستهلاكية التي يحتاجون إليها على أن تترافق مع معلومات دقيقة حول سلامة المنتجات. فالدعاية التجارية والتي يتم بثها في وسائل الإعلام هي ليست دقيقة وينتج عنها عدم توازن في المعلومات نتيجة عدم قدرة ضبط نوعية ومصدر إنتاج السلعة. وبالإضافة إلى ذلك، يتم الحديث عن تقاسم أعباء أكثر أنصافاً فيما بين الدول للحد أو حتى منع الضرر الذي يلحق بالبيئة، ولكن تطبيق هذه الأهداف يلزمها تدابير مختلفة يجب اتخاذها من أجل كفاءة مستوى استهلاكي كاف للجميع، مثل دعم الابتكارات التكنولوجية التي تمكن البلدان النامية من القفز عن العمليات الصناعية المسببة للتلوث، ومعالجة التلوث، ومعالجة التلوث، ومعالجة التلوث، وإزالة الإعاقات غير السليمة، وتحسين الوعي العام لأنماط الاستهلاك، وإقامة تحالفات في المجتمع المدني لحماية المستهلك. والسؤال الأخير في هذا المضمون هو من يقوم بهذا العمل؟

وفي الختام، يجدر بالذكر أن مثل هذه التدابير يلزمها دولة ديمقراطية أولاً ومجتمع مدني فعال يشكل أداة ضغط على الدولة للقيام بالتغيير المطلوب. فإذا ناقشنا وضعنا الفلسطيني في هذا المجال فإنه يمكننا القول بأن المجتمع الفلسطيني لا يمكن أن يستخدم آلية استهلاك السلع والخدمات للوصول إلى التنمية البشرية المستدامة لعدة أسباب منها: أن السلطة الفلسطينية لا تتمتع بسيادة سياسية وأنه من الواضح أن مفهوم التنمية البشرية ينطبق فقط على دول مستقلة ومجتمعات تتمتع بدرجة معينة من الحماية والاستقرار. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نظام الحكم السلطوي الذي يتسم به النظام الفلسطيني لا يتيح فرصة حقيقية لتطبيقات ديمقراطية تضمن حريات مختلفة واحتراماً لحقوق الإنسان. فالدولة المرتكزة على سلطة مركزية ولا تخضع للرقابة والمسائلة

42. جميل هلال، انعكاسات مفهوم التنمية البشرية المستدامة على التخطيط التنموي ومنهجية البحث والقياس في الحالة الفلسطينية في التنمية البشرية في فلسطين، مساهمات أولية في النقاش الدائر حول المفهوم والقياس، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت حزيران 1998.

وتتناقض مع مؤسسات المجتمع المدني تعجز عن مواجهة التحديات المختلفة الوطنية والسياسية والاجتماعية، وبالتالي لا يمكن أن تحقق التنمية المطلوبة.

وكما في البلدان النامية، فإن فلسطين تقتقر إلى أنماط استهلاك متساوية كما عبر تقرير الفقر الوطني لعام 1998، وهذا يجعل من الصعب تحقيق التنمية البشرية المستدامة ما دام (22.2%) من السكان هم فقراء أو تحت خط الفقر ويعجزون عن سد احتياجاتهم الأساسية. وما دام هذا الكم من الشعب مسلوباً من إنسانيته وما دامت السياسات والخطط المقترحة فلسطينياً لا تنسجم مع متطلبات المجتمع، فإنه من الصعب التحدث عن تحقيق هذا النوع من التنمية. لا بد للمجتمع الفلسطيني من وقفة جديدة لإعادة تقييم ومراجعة السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كي لا تلحق بركب الدول النامية التي جمدت آمال شعبها ووسعت بؤسه ومعاناته.